أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار ـ دراسة حالة المغرب ـ

د. عياد محمد علي باش
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة كربلاء

المقدمة

ان التحول الذي حصل بشأن أهمية دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي على صعيدي الفكر و/أو الممارسة كان له الأثر البالغ في تغير النظرة نحو الإنفاق العام (Public Expenditure) في كونه إنفاقاً وظيفيا (Function Expenditure)، أي بمعنى انه انفاق تقوم به الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أدى التطبيق العملي للسياسات الكينزية إلى اتجاه الإنفاق الحكومي نحو التزايد باستمرار في غالبية البلدان المتقدمة منها والنامية نظراً لضخامة المهام التي تضطلع بها الحكومات وجسامة الأهداف المراد تحقيقها، الأمر الذي جعل من الزيادة المطردة في هذا الإنفاق ظاهرة مميزة في المالية العامة لمالها من آثار اقتصادية واجتماعية على اقتصاد البلد المعني وبخاصة عندما تكون الموارد المالية المتاحة قاصرة عن مقابلة تلك الزيادة. وقد اكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في البلدان النامية ومن بينها المغرب. وفي الغالب كان للزيادة المطردة في الإنفاق الحكومي أثرها الكبير في ظهور عجز الموازنة العامة واستمراره طيلة عقدين من الزمن. وإزاء استمرار هذا العجز مع قصور مصادر التمويل الأخرى وبخاصة الضرائب، فقد اضطرت الحكومة المغربية إلى تمويله عن طريق الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي والإصدار النقدي الجديد، الأمر الذي يجعل الاقتصاد المغربي واقعا بين مطرقة المديونية وسندان التضخم.

أهمية البحث:-

إن الاتجاه المتزايد للأنفاق الحكومي عبر الزمن قد أصبح سمة مميزة له في غالبية البلدان المتقدمة والنامية، ولا يشذ عن ذلك المغرب كحالة تطبيقية. وبات معروفا إن لهذه الزيادة في الإنفاق آثارها السلبية في الغالب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالعجز في الموازنة العامة، والاقتراض الحكومي والأسعار. ومن هنا تكمن أهمية البحث.

مشكلة البحث:-

ان الزيادة المطردة في الإنفاق الحكومي في المغرب خلال مدة البحث (١٩٨١ – ٢٠٠٠) والتي ليس بمقدور الإيراد الحكومي على مجاراتها، الأمر الذي جعلها سببا رئيسا في ظهور العجز في الموازنة العامة وزيادته عبر الزمن وما قد يرافق عملية تمويله من آثار جسيمة على الاقتصاد المغربي والتي تتمثل في زيادة كل من الاقتراض الحكومي (في ظل قصور مصادر التمويل الأخرى وبخاصة الضرائب) والأسعار.

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن الزيادة التي حصلت في الإنفاق الحكومي في المغرب خلال مدة البحث (١٩٨١ – ٢٠٠٠) قد أدت إلى إحداث تزايد في كل من عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار.

هدف البحث:-

هدف البحث يتمحور بالدرجة الأساس على التحقق فيما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي والتي تحققت في الاقتصاد المغربي خلال مدة البحث قد أحدثت زيادة في المتغيرات الاقتصادية المذكورة.

أسلوب البحث:-

لتحقيق هدف البحث تم استخدام اسلوب التحليل الوصفي بغية التحقق من ذلك على المدى القصير، وعلى أمل أن نقوم لاحقاً بالتحقق منه على المدى الطويل باسلوب آخر، ألا وهو، اسلوب التحليل الكمي القياسي.

هيكلية البحث:-

وبغية الوصول بالبحث إلى هدفه، فقد تم تقسيمه إلى مقدمة و أربعة محاور وخاتمة.
أولاً: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة.
ثانياً: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد الاقتراض الحكومي.
ثالثاً: بناء وتوصيف النموذج القياسي.
رابعاً: نتائج التقدير للنموذج القياسي.
ولأجل التحقق من أن الزيادة في الإنفاق الحكومي بشكل عام، والتي تحققت في الاقتصاد المغربي خلال مدة البحث (١٩٨١ – ٢٠٠٠) وعلى المدين القصير والطويل قد أحدثت تزايداً في كل من عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار، فإن الخطوة الأولى للتحقق هذه ستكون من خلال المحاور الآتية:

أولاً: أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد عجز الموازنة العامة[١]:-

بدءاً، لابد من الإشارة إلى أن الليبرالية الاقتصادية تمثل خياراً ثابتا للمغرب منذ استقلاله السياسي وحتى الآن مع وجود فارق جوهري بينهما، ألا وهو، إن ليبرالية الستينات والسبعينات قد رافقت تنمية القطاع العام، في حين أن ليبرالية الثمانينات والتسعينات قد أصبحت أكثر

راديكالية في تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي القائمة على الخصخصة الاقتصادية والتبادل الحر[٢] (وتحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية). ومما يدلل على ذلك، هو، الانخفاض الذي شهده الانفاق الحكومي الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٠ من (٣٩,٢%) إلى (٣١,٧%). وبرغم من ذلك فما زالت الدولة حاضرة في الاقتصاد بدلالة هذه النسبة التي بلغت في المتوسط (٣٠,٨%) يعدها مؤشراً يعبر عن حجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[٣].

وقبل التحقق من أن التزايد في عجز الموازنة العامة قد كان في الواقع حالة مرافقة للزيادة في الإنفاق الحكومي، فلا بد من التحري عن الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة في الإنفاق. وبالإمكان معرفة ذلك من خلال التقسمين الاقتصادي والوظيفي للأنفاق الحكومي والتباين الواضح في الأهمية النسبية لمكوناتهما.

لقد بلغ الإنفاق الحكومي بأسعاره الجارية في المتوسط قرابة (٧٥١٩) مليون دولار خلال مدة البحث مقابل (٦٣٢٤) مليون دولار للإيراد الحكومي. ففي الوقت الذي ارتفع فيه الأول من (٥٩٨٩) إلى (١١٤٧٨) مليون دولار تقريباً بين عامي ١٩٨١ و٢٠٠٠، فان الثاني هو الآخر قد ارتفع من قرابة (٣٩٤٨) مليون دولار إلى ما يقارب (٨٢٣١) مليون دولار بين نفس العامين. كما إن نسبة تغطية الإيراد الحكومي للإنفاق الحكومي قد بلغ ٦٦% و ٧١,٧% للعامين المذكورين وإن أعلى النسب كانت في عام ١٩٩٢ وهي (٩٥,٤%) كما يوضح ذلك الجدول (١).

ان الزيادات الحاصلة في الانفاق الحكومي قد نجد التفسير المنطقي لها من خلال معرفة الأهمية النسبية لمكونات هذا الانفاق وبحسب التقسمين الاقتصادي والوظيفي له.فالتقسيم الاقتصادي للأنفاق الحكومي يؤكد الحقيقة التي يمكن أن تظهر في كل البلدان المتقدمة منها والنامية ومن بينها المغرب، الا وهي، ارتفاع الأهمية النسبية للأنفاق الحكومي الجاري والذي استحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع الانفاق الحكومي فيه (٧٦,٥%) في المتوسط ، ويليه الانفاق الحكومي الاستثماري (٢٢.٩%) والباقي إنفاق آخر.

ان ارتفاع الاهمية النسبية للانفاق الجاري ، لم يأت من فلراغ بل لها مبرراتها التي نجدها في طبيعة مكوناته الرئيسة وهي:

١- الانفاق على السلع والخدمات والذي استحوذ على (٤٩.١%) من إجمالي الإنفاق الحكومي أكثر من نصفه إنفاق على الأجور والرواتب (٣٥.٣%) والباقي مشتريات حكومية. ولعل السبب في ذلك يكمن في زيادة حجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وما رافقه من زيادة في حجم التوظيف الحكومي.
٢- فوائد الدين العام استحوذ على (١٧.٢%) من إجمالي الإنفاق الحكومي والذي يعكس ازدياد حجم المديونية الحكومية وبخاصة المحلية.
٣- وأخيرا الإعانات المالية والتحويلات الجارية والتي استحوذت على (٢، ١٠%) من إجمالي الإنفاق الحكومي الأمر الذي يعكس ضئالة أهميتها النسبية بالقياس إلى المكونيين السابقين استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي.

ومن هنا يمكن القول ، الإنفاق الجاري كان سببا رئيسا وراء زيادة الإنفاق الحكومي في المغرب بفضل الزيادات التي تحققت فيه خلال مدة البحث في اغلب اعوامها ، وليس ادل على ذلك سوى زيادة هذا الانفاق من قرابة (٤٠١٣) مليون دولار الى ما يقارب (٩١٧٥) مليون دولار بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٠.

ان الحقيقة السابقة قد اكدها التقسيم الوظيفي للانفاق الحكومي في المغرب أيضا إذ اظهر هذا التقسيم ان أكثر من نصف إجمالي الإنفاق الحكومي وتحديدا (٧، ٥٠%) في المتوسط قد استحوذ عليه ثلاث وظائف أساسية وهي : الإنفاق على كل من السلع والخدمات العامة والتعليم والدفاع وبواقع٨، ١٨% و٣ ،١٧% و٦ ،١٤% على التوالي ، وان الجزء الأكبر من هذه الإنفاقات يمكن إدراجه ضمن الإنفاق الجاري.

ومهما تكن الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي في المغرب حقيقية و /او ظاهرية، فان النتيجة الحتمية لاتساع الفجوة بين ما تنفقه الحكومة فعلا وما تم تحصيله من ابراد ، هو ظهور العجز في الموازنة العامة واستمراره من عام لآخر والذي بلغ في المتوسط قرابة (١١٩٥) مليون دولار وهذا الأمر قد جعل من العجز مشكلة مالية صعبة وتحوله الى صفة هيكلية لصيقة بخصائص اقتصادات البلدان النامية[٤]ومن بينها المغرب .

وبغية التحقق من ذلك فان الأثر الذي تركته الزيادة في الإنفاق الحكومي على التزايد في عجز الموازنة العامة قد أظهره الجدول (٢) حيث حقق العجز تزايدا مطلقا في أكثر من نصف أعوام مدة البحث (١٢ عام) وكما تعكسه القيمة الايجابية للتغيير السنوي للعجز في هذه الأعوام. ويقينا إن السبب الكامن وراء هذا التزايد في العجز هو زيادة الإنفاق الحكومي بمعدلات اكبر من الزيادة في الإيراد الحكومي كما هو الحال في الأعوام ١٩٨٦ و ١٩٩٤و ١٩٩٥و ١٩٩٩ ، أو إلى انخفاض الأخير بمعدلات اكبر من الزيادة في الإنفاق الحكومي كما هو الحال في الأعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٩و ١٩٩٨و ٢٠٠٠ أو قد يكون السبب وراء هذا التزايد في عجز الموازنة العامة أيضا هو انخفاض الإنفاق الحكومي بمعدلات اكبر واقل من معدلات الانخفاض في الإيراد الحكومي كما هو الحال في الأعوام ١٩٨١ و ١٩٩١ و ١٩٩٣ و ١٩٩٦ .

ان التزايد الحاصل في عجز الموازنة العامة واستمراره لعقدين من الزمن كحالة مرافقة للزيادة في الإنفاق الحكومي في الغالب قد حتم على الحكومة المغربية ضرورة العمل على

تغطية هذا العجز والبحث عن مصادر لتمويله وقد وجدت الحكومة ضالتها في الاقتراض الحكومي وبخاصة من الداخل خلال عقد التسعينات من القرن العشرين .
وللتحقق فيما اذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي قد أحدثت تزايدا في الاقتراض الحكومي خلال مدة البحث وهذه هي متضمنات المحور الثاني .

ثانيا:أثر زيادة الإنفاق الحكومي في تزايد الاقتراض الحكومي:

بالإمكان التحقق من ذلك من خلال المقارنة بين معدل التغير السنوي في كل من الاقتراض الحكومي والعجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهره الجدول السابق. ففي الأعوام التي شهدت فيها الموازنة العامة عجزاً متزايداً ومترافقاً مع الزيادة في الانفاق الحكومي قد رافقها أيضاً، وبشكل عام، زيادة في الاقتراض الحكومي الداخلي منه على وجه الخصوص في نصف أعوام مدة البحث (عشرة أعوام)، وهذه الأعوام هي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٩ و ١٩٩١ و ١٩٩٣ – ١٩٩٥ و ١٩٩٨ – ٢٠٠٠.

ان تغليب المصدر المحلي في تمويل عجز الموازنة العامة يأتي تعزيزاً لتوجه الحكومة المغربية نحو الاعتماد على هذا المصدر كخيار بديل عن تمويله من مصادر خارجية برغم شحتها وما تتركه من آثار ضارة على الاقتصاد المغربي ومن بينها ازدياد حجم المديونية الخارجية لا سيما وإن المغرب من البلدان المثقلة بالديون. ومما يعزز هذا التوجه، هو، ميل الاقتراض الحكومي الخارجي للانخفاض وبالسالب في الغالب. الأمر الذي قد يجد تعبيره في قيام الحكومة المغربية في تسديد و/أو إطفاء البعض من هذه الديون جزئياً أو كلياً.

ان الخلاصة التي يمكن الخروج بها من خلال تتبعنا للآثار التي تتركها الزيادة في الانفاق الحكومي على كل من العجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي على المدى القصير هي:-

١-ان هذه الزيادة قد لعبت دوراً كبيراً في تزايد عجز الموازنة العامة بشكل عام.

٢-إنها أدت وبالتبعية الى زيادة الاقتراض الحكومي وبخاصة الداخلي منه في نصف أعوام مدة البحث.

لقد انصب التحليل في المحورين الأول والثاني على التحقق فيما اذا كانت الزيادة في الانفاق الحكومي قد أحدثت تزايداً في كل من عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي (الداخلي و الخارجي) على المدى القصير. وبالإمكان التحقق من ذلك على المدى الطويل فضلا عن التحقق فيما إذا كانت هناك أية ضغوط تضخمية على الاسعار قد رافقت ذلك.
ومن أجل تحقيق الغرض المطلوب، تم استخدام النموذج القياسي الآتي في استقصاء تلك الآثار، وهذا ما سيتضمنه المحور الثالث.

ثالثاً: بناء وتوصيف النموذج القياسي(٥):-

لمقايسة الأثر الذي تتركه الزيادة في الإنفاق الحكومي على كل من العجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي والأسعار، فقد تم استخدام النموذج القياسي والذي يتضمن خمسة معادلات خطية وهي على النحو الآتي:-

$$\left(\frac{\Delta DF}{\quad}\right) = \alpha + b0\left(\frac{\Delta GE}{\quad}\right) + U0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1$$

GDP GDP

وهذه المعادلة كان الهدف منها هو التحقق من ان الزيادة في عجز الموازنة العامة قد كانت حالة مرافقة للزيادة في الانفاق الحكومي على المدى الطويل بصورة عامة اذ ان وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية بين المتغير التابع (ΔGi) ـــــ

وهو التغير في عجز الموازنة العمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمتغير التوضيحي

(ΔC) ـ GDP

وهو التغير في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي تعطي مؤشراً على ان لعجز في الموازنة العامة قد تزايد في الاعوام التي زاد فيها الانفاق .الحكومي

$$\left(\frac{\Delta Deb1}{GDP}\right) \quad \alpha 1 + 1\left(\frac{\Delta GE}{GDP}\right) + U1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2$$

اذ ان: Δ Deb1

التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
فالمعادلة الثانية كان الهدف منها هو اختبار فيما إذا كان التزايد في الاقتراض الحكومي الداخلي مرتبط بشكل ايجابي مع الزيادة في الانفاق الحكومي على المدى الطويل. فعندما يكون معامل التقدير (b1) إيجابياً وذات دلالة احصائية في تفسير التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي، الأمر الذي يجعله مؤشرا على ان الزيادة في هذا الانفاق قد رافقها تزايد في الاقتراض الحكومي لغرض تمويل العجز في الموازنة العامة المترتب عن تلك الزيادة في الانفاق الحكومي.

Δ Deb2

$$\left(\frac{\Delta Deb2}{GDP}\right) \quad \alpha 2 + 2\left(\frac{\Delta GE}{\Delta GE}\right) + U2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3$$

اذ ان:-

(ΔDeb2 / GDP) التغير في الاقتراض الحكومي الخارجي كنسبة من GDP.

والهدف من المعادلة (٣) هو إختبار إن كان التزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي هو حالة مرافقة للزيادة في الانفاق الحكومي على المدى الطويل. فعندما يكون معامل التقدير (b2) إيجابيا وذات دلالة إحصائية في تفسير التغير في هذا الاقتراض، فهذا يعطي مؤشراً على ان الزيادة في

الانفاق الحكومي قد رافقها تزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي لتغطية جزء من العجز في الموازنة العامة المترتب عن تلك الزيادة في الانفاق.
إن نتائج الاختبار للمعادلات الثلاثة تمكننا في الواقع من التعرف على الآثار التي سوف تحدثها الزيادة في الانفاق الحكومي وبالتبعيه على الاسعار، اذ لايمكن الجزم بصحة ذلك الا اذا أظهرت تلك النتائج وجود علاقة ايجابية وذات دلالة احصائية ،فان احتمالية ظهور الضغوط التضخمية في الاسعار تكون كبيرة .اذ بات معروفاً في التحليل الاقتصادي ووفقاًللرؤية الكينزية من أن الانفاق الحكومي يشكل طلباً إضافياً على السلع والخدمات الى
جانب الطلب الخاص عليها، وفي حالة عدم مقابلة هذا الطلب الاضافي في زيادة مناظرة في الانتاج، الأمر الذي يؤدي الى جنوح مستوى الأسعار نحو الارتفاع. أما الرؤية الحديثة فترى عكس ذلك، إذ ((إن العجز في الموازنة العامة وطريقة تمويله تلعب الدور الأكبر في التأثير على مستوى الأسعار))[٦]. ففي حالة تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) وعند ضخ هذه النقود في التداول، فإن ما سيترتب على ذلك هو زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاحة من دون أن يقابلها في الواقع زيادة في المعروض منها، الأمر الذي يؤدي الى ميل الأسعار نحو الارتفاع[٧].
وللتحقق فيما إذا كان التزايد الحاصل في كل من عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي الداخلي منه على وجه الخصوص كحالة مرافقة لزيادة الانفاق الحكومي، قد أحدثت ضغوطاً تضخمية في الأسعار سوف يتم اعتماد المعادلتين الآتيتين:-

$$P = \alpha 0 + \alpha 1 \left(\frac{ADF}{GDP}\right) + U3 \quad \text{.....(4}$$

$$P = \alpha 2 + \alpha 3 \left(\frac{\Delta deb1}{GDP}\right) + \alpha 4 \left(\frac{\Delta deb2}{GDP}\right) + U4 \quad \text{.....(5}$$

اذ أن:-
(P) تمثل الرقم القياسي للأسعار لسنة الأساس ١٩٨٠.
فالمعادلة (٤) تعطي مؤشر على إن ارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة قد أحدثت فائضاًفي الطلب في الاقتصاد انعكس إيجابيا على ارتفاع مستوى الأسعار. وهذا المؤشر هو انعكاس للعلاقة الإيجابية وذات الدلالة الإحصائية بين المتغير التابع (P) والمتغير المستقل $\left(\frac{\Delta deb1}{GDP}\right)$.
أما المعادلة (٥) فإن الهدف منها هو معرفة ما يتركه التزايد في الاقتراض الحكومي الداخلي منه والخارجي من ضغوط تضخمية في الأسعار.
ومن الجدير بالإشارة أليه، هو، إن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في المعادلتين السابقتين قد تعكس وجود علاقة سببية تختلف في
الواقع عن العلاقة التي نبغي دراستها إذ قد تزداد الأسعار بفعل عوامل أخرى خارجة عن نطاق النموذج المستخدم.

رابعا":نتائج التقدير للنموذج القياسي:-

من أجل تقدير المعادلات الخمسة التي يتضمنها النموذج، فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت نتائج التقدير على النحو آلاتي:-

المعادلة	النموذج القياسي	R2	F	D.W
1-	$(\frac{\Delta DF}{GDP}) = - 0.283 + 0.400 (\frac{\Delta GE}{GDP})$ (t) (- 0.67) (3.28)	0.374	10.74	1.87
2-	$(\frac{\Delta Deb1}{GDP}) = 0.191 + 0.310 (\frac{\Delta GE}{GDP})$ (0.35) (1.94)	0.173	3.77	2.19
3-	$(\frac{\Delta Deb2}{GDP}) = - 0.474 + 0.090 (\frac{\Delta GE}{GDP})$ (- 1.27) (0.84)	0.038	0.70	2.14
4-	$P = 214 + 12.0 (\frac{\Delta DF}{GDP})$ (16.24) (2.00)	0.182	4.01	0.36
5-	$P = 215 + 11.8 (\frac{\Delta Deb1}{GDP}) + 12.9 (\frac{\Delta Deb2}{GDP})$ (15.31) (1.91) (1.30)	0.183	1.90	0.36

لقد أظهرت المعادلة (١)، والتي تعكس الأثر الذي تتركه الزيادة في الأنفاق الحكومي على التزايد الحاصل في عجز الموازنة العامة، وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية قوية وكما يعكسها اختبار (t) حينما سجلت هذه العلاقة (٣,٢٨) عند مستوى المعنوية ٥%. الأمر الذي يعني أن العجز في الموازنة العامة يزداد (٠,٤٠٠) من الوحدة عند زيادة الأنفاق وحدة واحدة. كما أظهرت النتائج أيضا، ان التغير في الأنفاق الحكومي كان مسؤولا عن تفسير (٣٧,٤%) من التغيرات الحاصلة في عجز الموازنة العامة خلال مدة البحث وكما يوضح ذلك معامل التحديد (R2) . أما قيمة (F) المحتسبة فقد أعطت مؤشرا كبيرا عن صحة العلاقة الموجودة بين المتغيرين التوضيحي والتابع ومعنويتها عند المستوى ٥% حينما بلغت (١٠,٧٤). أما اختبار إحصاءة (D.W) فتشير قيمته البالغة (١,٨٧) إلى إنها مقبولة إحصائيا، الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .أما المعادلة (٢)، فقد أظهرت وجود علاقة إيجابية بين التزايد في الاقتراض الحكومي الداخلي (وبالتبعية للعلاقة التي أظهرتها المعادلة السابقة) كحالة مرافقة للزيادة في الأنفاق الحكومي على المدى الطويل وكما يعكس ذلك اختبار (t) حينما سجلت (١,٩٤)، وقد جاءت العلاقة هذه بنفس الاتجاه الموجب

ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%. وهذا الأمر يعني ان الاقتراض الحكومي الداخلي يزداد بمقدار (٠,٣١٠) من الوحدة عندما يزداد الأنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة. كما إن التغير في هذا الأنفاق قد فسر (١٧,٣%) من التزايد في الاقتراض الحكومي الداخلي وكما يعكسه (R2). أما قيمة (F) المحتسبة والبالغة (٣,٧٧) فقد أعطت مؤشرا واضحا على عدم معنوية هذه العلاقة عند مستوى المعنوية ٥%. في حين يشير اختبار (D.W) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي حينما بلغت قيمته (٢,١٩) .وبالنسبة للمعادلة (٣) من النموذج ،فقد أظهرت وجود علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية بين الزيادة في الأنفاق الحكومي والتزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي وهذا ما تعكسه قيمة (t) حينما سجلت هذه العلاقة (٠,٨٤). الأمر الذي يعني انه عند زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة ،فان الاقتراض الحكومي الخارجي يزداد بمقدار (٠,٠٩٠) من الوحدة .ومما يعزز الضعف الذي يعتري هذه العلاقة هو ما تفصح عنه قيمة (R2)، إذ ان الزيادة في الأنفاق لم تفسر سوى (٣,٨%) من التزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي، وقد تبدو هذه النتيجة منطقية في ظل اتجاه هذا النوع من الاقتراض نحو التناقص خلال مدة البحث. كما عززت ذلك قيمة (F) البالغة (٠,٧٠) حينما أعلنت صراحة لا معنوية هذه العلاقة. في حين إن اختبار(D.W) كانت قيمته البالغة (٢,١٤) مقبولة والتي تنبأ بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .أما المعادلة (٤) والتي تعكس اثر التزايد في عجز الموازنة العامة كحالة مرافقة للزيادة في الأنفاق الحكومي على الأسعار، فقد أظهرت نتائج التقدير لها وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين التوضيحي والتابع على المدى الطويل وكما يعكسها قيمة (t) البالغة (٢,٠) وهي معنوية عند مستوى (٥%). الأمر الذي يعني ان التزايد في عجز الموازنة العامة ينعكس أثره على الأسعار بمقدار (١٢,٠) وحدة من ذلك التزايد. ومما يعزز النتيجة هذه هو ان التغير في عجز الموازنة العامة كان مسؤولا عن تفسير (١٨,٢%) من التغيرات الحاصلة في الأسعار وكما يعكس ذلك (R2). أما قيمة (F) المحتسبة البالغة (٤,٠١) فهي معنوية عند مستوى المعنوية (٥%). كما إن قيمة اختبار(D.W) البالغة (٠,٣٦) عكست وجود مشكلة الارتباط الذاتي .وبالنسبة للمعادلة (٥) والتي تعكس اثر التزايد في الاقتراض الحكومي الداخلي منه والخارجي على الأسعار، فقد أظهرت وجود علاقة إيجابية ولكنها ليست معنوية عند مستوى المعنوية ٥% وكما تعكسها قيمة (t) للمتغيرين المستقلين وهي (١,٩١) و(١,٣٠) على التوالي . وبرغم ذلك، فقد ظهر أن الأثر الذي يتركه التزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي على الأسعار كان أقوى من اثر نظيره الداخلي، أي بمعنى إن (١٢,٩) من التزايد في الأول سينعكس أثره على الأسعار مقابل (١١,٨) للثاني. كما ان التغير في الاقتراض الحكومي (الداخلي والخارجي) قد فسر (١٨,٣%) من التغيرات التي تطرأ على الأسعار وكما يعكس ذلك (R2). أما قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١,٩٠) فقد كشفت عن عدم معنوية هذا العلاقة عند مستوى المعنوية ٥%. ومما يعزز هذه النتيجة هو تدني قيمة اختبار (D.W) والتي سجلت (٠,٣٦) والذي يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الخاتمة

إن اتجاه الأنفاق الحكومي نحو التزايد باستمرار قد اصبح ظاهرة عامة وهامة، فهي ظاهرة عامة كونها قد شهدتها الاقتصاديات كافة المتقدمة منها والنامية ولا يشذ عن ذلك المغرب. كما إنها ظاهرة هامة كونها قد أصبحت من الظواهر المميزة للمالية العامة لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية على اقتصاد البلد المعني .وهذا التزايد في الأنفاق الحكومي قد يجد تفسيره في ضخامة المهام التي اضطلعت بها الحكومة وجسامة الأهداف المراد تحقيقها ومن دون أن يقابل ذلك زيادة في الموارد المالية المتاحة. الأمر الذي أدى إلى ظهور العجز في الموازنة العامة المغربية واستمراره لعقدين من الزمن وما رافقه من تزايد في الاقتراض الحكومي وبخاصة الداخلي وانعكاسات ذلك على الأسعار.

إن السبب الكامن وراء الزيادة المطردة في الأنفاق الحكومي هو الأنفاق الجاري والذي استحوذ على ثلاثة أرباع هذا الأنفاق وما يقارب النصف منه إنفاق على السلع والخدمات اكثر من نصفه أجور ورواتب. كما استحوذت ثلاثة وظائف أساسية للحكومة المغربية على اكثر من نصف إجمالي الأنفاق الحكومي. وهذه الوظائف هي الخدمات العامة والتعليم والدفاع.

وأيا كانت الأسباب لتلك الزيادة في الأنفاق الحكومي ، فان الاثر الذي تركته هذه الزيادة كان سلبياً على عجز الموازنةالاثر الذي تركته هذه الزيادة كان سلبياًعلى عجز الموازنة العامة اذ أدت الى تزايد هذا العجز تزايداً مطلقا في اكثر من نصف أعوام مدة البحث.وبالتبعية للأثر السابق، فقد ازداد الاقتراض الحكومي وبخاصة الداخلي في نصف أعوام مدة البحث في الوقت الذي شهد فيه الاقتراض الحكومي الخارجي انحساراً شديداً وميله إلى التناقص وبالسالب وبخاصة خلال عقد التسعينات. هذه هي الآثار التي تتركها الزيادة في الأنفاق الحكومي على كل من عجز الموازنة العامة والاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي على المدى القصير. أما

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية /Iraqi Journal for Economic Sciences السنة الرابعة – العدد الثاني عشر

آثارها على المدى الطويل فكانت إيجابية أيضاً عند القياس الاقتصادي لها، أي بمعنى وجود هذه الآثار فعلا بين الزيادة في الإنفاق الحكومي وبين كل من العجز في الموازنة العامة والاقتراض الحكومي الداخلي منه والخارجي وإن اختلفت في مدى قوة هذا الأثر، فهو قوي جداً بالنسبة للاول وضعيف للثاني وضعيف جداً للثالث. وتبعاً للعلاقات السابقة، فقد ظهرت علاقة الأسعار بالمتغيرات المستقلة السابقة علاقة إيجابية أيضاً ولكنها ضعيفة في جميعها. وبرغم ذلك، فإن الشيء اللافت للنظر في هذه العلاقات، هو، إن الأثر الذي تركه التزايد في الاقتراض الحكومي الخارجي على الأسعار كان أقوى من أثر نظيره الداخلي.الامر الذي قد نجد تفسيره في ان هناك عوامل اخرى تؤثر في ارتفاع الاسعار غير الاقتراض الحكومي لم يتضمنها النموذج المستخدم .

ة}} ل

¼,¼êÙÙA ¯Ù ثنن□ Aê قبه/5 ⁄. لإ□□□%□□ □ 0⁄<3 له ه

المؤشر العام	اجمالي الأيراد الحكومي	اجمالي ألأنفاق الحكومي	العجز/الفائض	مصادر التمويل لعجز الموازنة		نسبة تغطية الأيراد الحكومي للانفاق الحكومي
				المحلية	الخارجية	

١٩٨٠	٤٤٤٥,٩	٦٢٧٠,٩	(١٨٢٥,٠)	٨٣١,٧	٩٩٣,٣	٧٠,٩
١٩٨١	٣٩٤٧,٦	٥٩٨٨,١	(٢٠٤١,٠)	٦٦٥,٣	١٣٧٥,٧	٦٦,٠
١٩٨٢	٤٠٤٩,٢	٥٨١٤,١	(١٧٦٤,٩)	٦٩٠,٥	١٠٧٤,٤	٦٩,٦
١٩٨٣	٣٤٤٧,٥	٤٥٢٧,٤	(١٠٧٩,٩)	٦١٧,٣	٤٦٢,٦	٧٦,٢
١٩٨٤	٣٠٢٨,٧	٣٧٩٦,٢	(٧٦٧,٥)	١٦٣,٨	٦٠٣,٧	٧٩,٨
١٩٨٥	٣٠٠٢,٥	٣٩٣٩,١	(٩٣٦,٦)	٤٨٨,٨	٤٤٧,٨	٧٦,٢
١٩٨٦	٣٦١١,٩	٤٩١٥,٩	(١٣٠٤,٠)	١٣٢٨,٧	(٢٤,٧)	٧٣,٥
١٩٨٧	٤٤٣٦,٩	٥٢٧٧,٣	(٨٤٠,٤)	٧٢٠,٦	١١٩,٨	٨٤,١
١٩٨٨	٥٥٣٦,٩	٦٢٤٨,٥	(٧١١,٦)	٢٧٤,٥	٤٣٧,١	٨٨,٦
١٩٨٩	٥٨٠٠,٩	٦٩٧٣,٣	(١١٧٢,٤)	٧٤٢,٣	٤٣٠,١	٨٣,٢
١٩٩٠	٦٨٧١,٥	٧٤٤٩,٠	(٥٧٧,٥)	(٤٢٤,٤)	١٠٠١,٩	٩٢,٢
١٩٩١	٧١٧٠,٩	٧٧٥٤,٢	(٥٨٣,٨)	٥٦,٩	٥٢٦,٩	٩٢,٥
١٩٩٢	٨١٨٧,٨	٨٥٨٢,٢	(٣٩٤,٤)	٤٤٦,٦	(٥٢,٢)	٩٥,٤
١٩٩٣	٨٤٥٨,٢	٩١٥٨,٢	(٧٠٠,٠)	٨٠٣,٠	(١٠٣,٠)	٩٢,٤
١٩٩٤	٨٨٤٩,٥	٩٨١٨,٢	(٩٦٨,٧)	١٤٤٩,٩	(٤٨١,٢)	٩٠,١
١٩٩٥	٩٦٠٣,٩	١١٠٥١,٩	(١٤٤٨,٠)	١٦٩٥,١	(٢٤٧,١)	٨٦,٩
١٩٩٦	٨١٧٢,٧	٩٨٠١,٦	(١٦٢٨,٩)	١٧٠١,٨	(٧٢,٩)	٨٣,٤
١٩٩٧	٨٣٧٠,٦	٨٩٣٤,٣	(٥٦٣,٧)	١٠٨٣,٢	(٥١٩,٥)	٩٣,٧
١٩٩٨	٨٤٥٥,٢	٩٦٦١,٣	(١٢٠٦,١)	١٨٤٩,٨	(٦٤٣,٧)	٨٧,٥
١٩٩٩	٩١٣٠,٦	١٠٤٦٥,٧	(١٣٣٥,١)	١٩١٧,٥	(٥٨٢,٤)	٨٧,٢
٢٠٠٠	٨٢٣١,٢	١١٤٧٧,٥	(٣٢٤٦,٣)	٣٨٦٩,٢	(٦٢٢,٩)	٧١,٧
المتوسط	٦٣٢٤,٠	٧٥١٩,٠	(١١٩٥,٠)	٩٩٨,٧	١٩٦,٤	٨٣,٠

□ □□□ □ □□□□ □□□ □□□□□□□□□□□ ٥□□ ٪ □□□□□□□□□□ ٪□□ □

IMF,GFs Year book 1990,p.421.
IMF,GFs year book 1999,p.282.

□□□ □□□□٥

□٪ □□□ ف□ ع□غ□□٥(□□□ □□□ اق□ □□□ ١ □□□ □□□□ □ث□ X-1 ٥□عث١□□ □ث□

□ X-4 X-3 X-1 □□٪□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□□ □□□ □ □ □□□□ □□□□□□□□□□□□□ ٪□□ل

□□□ □□□□□□□□□□□□□ □□□□ □□□ □ □ □□□□ □□□□ □□□ □ □ □□□□ □□□□□□□□□□□□□ ل٪□□

□ –□ □

□□□□□

المؤشر / العام	التغيرالسنوي للإ□□ الحكومي ألأجمالي R	Δ R / GDP	التغيـــــر الســـــنوي للأنفـــــاق الحكـــــومي ألأجمالي G	ΔG / GDP	التغير السنوي لعجز الموازنة العامة DF	ΔDF / GDP	ΔDeb1	ΔDeb1 / GDP	Δ Deb2	Δ Deb2 / GDP	الرقم القياسي للاســعار لســنة ألأساس ١٩٨٠

١٩٨٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٠,٠
١٩٨١	-٤٩٨,٣	-٢,٦٥	-٢٨٢,٣	١,٥٠-	٢١٦,٠	١,١٥	-١٦٦,٤	-٠,٨٨	٣٨٢,٤	٢,٠٣	١١٢,٥
١٩٨٢	١٠١,٦	٠,٦٧	-١٧٤,٥	١,١٤-	-٢٧٦,١	-١,٨١	٢٥,٢	٠,١٦	-٣٠١,٣	-١,٩٧	١٢٤,٢
١٩٨٣	-٦٠١.٧	-٣,٩٠	-١٢٨٦,٧	٨,٣٤-	-٦٨٥,٠	-٤,٤٤	-٧٣,٢	-٠,٤٧	-٦١١,٨	-٣,٩٧	١٣٢.١
١٩٨٤	-٤١٨,٨	-٣,٠	-٧٣١,٢	٥,٢٤-	-٣١٢,٤	-٢,٢٤	-٤٥٣,٥	-٣,٢٥	١٤١,١	١,٠١	١٤٨,٤
١٩٨٥	-٢٦,٢	-٠,٢٠	١٤٢,٩	١,١١	١٦٩,١	١,٣١	٣٢٥,٠	٢,٥٢	-١٥٥,٩	-١,٢١	١٥٩,٩
١٩٨٦	٦٠٩,٤	٣,٥٩	٩٧٦,٨	٥,٧٦	٣٦٧,٤	٢,١٧	٨٣٩,٩	٤,٩٥	-٤٧٢,٥	-٢,٧٨	١٧٤,٠
١٩٨٧	٨٢٥,٠	٤,٣٧	٣٦١,٤	١,٩١	-٤٦٣,٦	-٢,٤٦	-٦٠٨,١	-٣,٢٢	١٤٤,٥	٠,٧٦	١٧٨,٦
١٩٨٨	١١٠٠,٠	٥,٠	٩٧١,٢	٤,٤٢	-١٢٨,٨	-٠,٥٨	-٤٤٦,١	-٢,٠٢	٣١٧,٣	١,٤٤	١٨٢,٩
١٩٨٩	٢٦٤,٠	١,١٥	٧٢٤,٨	٣,١٧	٤٦٠,٨	٢,٠٢	٤٦٧,٨	٢,٠٥	-٧,٠	-٠,٠٣	١٨٨,٥
١٩٩٠	١٠٧٠,٦	٤,١٤	٤٧٥,٧	١,٨٤	-٥٩٤,٩	-٢,٣٠	-١١٦٦,٧	-٤,٥١	٥٧١,٨	٢,٢١	٢٠١,٦
١٩٩١	٢٩٩,٤	١,٠٧	٣٠٥,٧	١,٠٩	٦,٣	٠,٠٢	٤٨١,٣	١,٧٢	-٤٧٥,٠	-١,٧٠	٢١٧,٧
١٩٩٢	١٠١٦,٩	٣,٥٧	٨٢٧,٥	٢,٩١	-١٨٩,٤	-٠,٦٦	٣٨٩,٧	١,٣٧	-٥٧٩,١	-٢,٠٣	٢٣٠,٢
١٩٩٣	٢٧٠,٤	١,٠١	٥٧٦,٠	٢,١٥	٣٠٥,٦	١,١٤	٣٥٦,٤	١,٣٣	-٥٠,٨	-٠,١٩	٢٤٢,١
١٩٩٤	٣٩١,٣	١,٢٩	٦٦٠,٠	٢,١٧	٢٦٨,٧	٠,٨٨	٦٤٦,٩	٢,١٣	-٣٧٨,٢	-١,٢٥	٢٥٤,٦
١٩٩٥	٧٥٤,٤	٢,٢٩	١٢٣٣,٧	٣,٧٤	٤٧٩,٣	١,٤٥	٢٤٥,٢	٠,٧٤	٢٣٤.١	٠,٧١	٢٧٠,٢
١٩٩٦	-١٤٣١,٢	-٣,٩١	-١٢٥٠,٣	٣,٤١-	١٨٠,٩	٠,٥٠	٦,٧	٠,٠٢	١٧٤,٢	٠,٤٨	٢٧٨,٢
١٩٩٧	١٩٧,٩	٠,٥٩	-٨٦٧,٣	٢,٦٠-	-١٠٦٥,٢	-٣,١٩	-٦١٨,٦	-١,٨٥	-٤٤٦,٦	-١,٣٤	٢٨١,١
١٩٩٨	٨٤,٦	٠,٢٤	٧٢٧,٠	٢,٠٥	٦٤٢,٤	١,٨١	٧٦٦,٦	٢,١٦	-١٢٤,٢	-٠,٣٥	٢٨٩,١
١٩٩٩	٦٧٥,٤	١,٩٢	٨٠٤,٤	٢,٢٩	١٢٩,٠	٠,٣٧	٦٧,٧	٠,١٩	٦١,٣	٠,١٨	٣٠٤,٨

المصدر الجدول من احتساب الباحث بالأعتماد على المصادر الأتية

. بالنسبة للحقول ٩،٧،٥،٣،١ من الجدول السابق

في الدول -بالنسبة للحقول ١٠،٨،٦،٤،٢ صندوق النقد العربي ،الحسابات القومية (1999-و(١٩٨٩(1989-العربية (١٩٧٩ جدولي ٦،ص

-بالنسبة للحقل ١١صندوق النقد العربي ،الدول العربية مؤشرات اقتصادية (١٩٨٠ -جدول ٤،ص ٦ صندوق النقد العربي ،الدول العربية مؤشرات اقتصادية (١٩٨٤,(1990 جدول ٤،ص ٦,(1994

جدول,(1994-ات اقتصادية (١٩٨٤صندوق النقد العربي ،الدول العربية مؤشر: (1998-ص ٦ صندوق النقد العربي ،الدول العربية مؤشرات اقتصادية (4,١٩٨٨ جدول ٤،ص ٦

الهوامش والمصادر

١. سنتبع في هذا البحث الطريقة الشائعة الاستخدام في احتساب عجز الموازنة العامة والذي يمثل الفرق السالب بين أجمالي الإيراد والإنفاق الحكوميين.
٢. براهيمي ،عبد الحميد ،((المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية))،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٩٦ ،ص ٢٥٨ وص ٢٧٤.

٣. جميع الأرقام الواردة في المحورين الأول والثاني من هذا البحث اقتبست من المصدر: .باش،عياد محمد علي ،((تقويم سياسة الانفاق العام في بلدان عربية مختارة للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٠))،أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية ،٢٠٠٣،صفحات متفرقة.

٤.زكي ،رمزي،((الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث))،ط١،دار ابن سينا للنشر ،القاهرة ،١٩٩٢،ص.١٠٩

٥.بيطار محمد فتحي،((النفقات العامة في الأردن..أسباب زيادتها وآثارها الاقتصادية))رسالة ماجستير في الافتصاد والعلوم الأدارية ،جامعة اليرموك ، الأردن،١٢٨،١٩٩٠-١٣١

٦.المصدر نفسه ،ص.١٢٩

٧.المصدر نفسه ،نفس الصفحة.